ترك الزينة ونحوه من حزم او عزّ فمات هدر دمه لانه فعل فعل باس
الشرع فيكون منسوباً الى الامر فكانه مات حتف انفه الا امرأة عزّ
زوجها لمثل ماذكرنا فماتت فانّ دمها لا يكون هدرًا لانّ تاديبه شياع ف
فيتقيد بشرط السلامة اذ عثت على زوجها ضربًا فاحشًا وثبت ذلك عليه
يعذّر وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضربًا فاحشًا يعزّر كذا في مجمع الفتاوى
راى رجلًا مع امراته او مع محرمه وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعًا
كذا في المنية **كتاب السرقة** هي لغة اخذ الشيء من الغير خفية
اي شيئ كان وشرعًا اخذ مكلف اي عاقل بالغ **خفية** قدر عشرة **دراهم**
مضروبة جيدة محرزًا صفة قدرًا وحال غنه **بمكان او حافظ** فقد زيد
على المعنى اللغوي اوصاف شرعًا منها في السارق وهو كونه مكلف ومنها في
المسروق منه وهو قوله كونه حرزًا وسيأتي بيانها ان شاء الله تعالى والمعنى
اللغوي ما عي فيها اتّا بتداء وانتهاء كما اذا باشر سبب الاخذ خفية واخذ المال
من المالك مكابرة على الجهار ثم انّها اما صغرى وهي السرقة المشهورة وفيها سا
مسارقة عين المالك او من يقوم مقامه واما كبرى وهي قطع الطريق باعوانه
وشوكته وفيها مسارقة عين الامام لانه المتصدي لحفظ الطريق باعوانه
وشرط كون السارق مكلفا لانّ الجناية لا تتحقق دون الفعل والبلوغ والقطع
جزاء الجناية وشرط كون المأخوذ عشرة دراهم مضروبة جيدة فصاعدًا
او قدرها قيمة لانّ النص الوارد في حق السرقة مجمل في حق قيمة المسروق
وقد ورد الحديث في بيانه في الجملة حيث قال عليه السلام لا يقطع السارق

الا في

الا في ثمن المجن وقال اصحابنا المجن الذي قطعت اليد فيه على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم رواه ابن عباس وابن
عمر رضي الله عنهما وشرط وزنها سبعة مثاقيل لانه المعتبر في وزن
الدراهم في غالب البلدان وكونها مضروبة لانها المتناولة عرفًا لاسم الدراهم
وهو ظاهر الرواية وهو الاصح حتى لو سرق عشرة تبرًا لا تساوي عشرة
مضروبة لا يجب القطع لانّ شروط العقوبات تراعي في وجودها بصفة
الكمال والتبر ناقص من المضروب قيمة ولهذا شرطوا الجودة حتى لو سرق
عشرة رديئة لم يقطع عند ابي حنيفة وزفر وشرط كون الاخذ من حرز
لا شبهة فيه لانّ ما يدراء بالشبهات لا يستوفى بشبهة والحرز قد يكون
بالمكان وقد يكون بالحافظ وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى فيقطع الله
السارق اي يمينه اذا قر مرّة كما في القصاص وحدّ القذف ويروى عن ابي
يوسف عدم القطع الا باقراره مرّتين او بشهد رجلان كما في سائر
الحقوق ويسأل الحاكم الشاهدين الامام كيف هي وماهي ومتى هي واين
هي وكم هي وممّن سرق وبينا لها الزيادة الاحتياط كما مرّ في الحدود ويجب
ابي ان يسأل عن الشهود للتهمة ثم يحكم بالقطع وان شارك جمع في السرقة
واصاب كلّ قدر نصاب وهو عشرة دراهم قطعوا وان اخذ المال من الحرز
بعضهم لانّ المعتاد بين السرّاق ان يتولى بعضهم الاخذ ويستولي الباقون
الدفع فلو امتنع الحدّ بمثله لامتنع القطع في اكثر السرقة فيؤدي الى فتح
باب الفساد ويقطع بالشاع خشب مقوم يجلب من الهند والقنا الرمح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)